المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 -Electronic ISSN 2790-1254
العدد 9 لسنة 2023
No. 9 – May 2023

المرفوعات في حاشية على امتحان الاذكياء شرح لب الألباب في علم الإعراب لعبد العزيز التيروي- دراسة وتحقيق

أ.م.د ثائر عبد الكريم البديري
الباحث: مالك شلاكه غافل
كُليّة الآداب، جامعة القادسية

ملخص بحث:

يهدف هذا البحث إلى إحياء نص علمي من التراث العربي القديم ، وهو حاشية على امتحان الأذكياء ، لعبد العزيز التيروي (ت قبل 1073ه) وفحصه فحصاً علمياً من حيث مصدره وصحة نصه وصفاته وتاريخه ، وبعبارة أدق أن يؤدي الكتاب أداءً صادقاً كما وضعه مؤلفه كماً وكيفاً بقدر الإمكان.

كلمات مفتاحية : الرفع ، الاعراب ، لب الالباب ، التيروي

Al-Marfoo' In A Footnote On The Examination Of The Intelligent, Explaining The Core Of The Minds In The Science Of Syntax, By Abdel-Aziz Al-Tirawi, A Study And Investigation

Prof. Dr. Thaer Abdul Karim Al-Badiri
Researcher: Malik Schalakeh is oblivious
College of Arts, Al-Qadisiyah University

summary:

This research aims to revive a scientific text from the ancient Arab heritage, which is a footnote to the examination of the intelligent, by Abd al-Aziz al-Tirawi (d. before 1073 AH), and to examine it scientifically in terms of its source, the validity of its text, its characteristics, and its history. the possibility.

Keywords: elevation, parsing, pulp of the door, tyro

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق محمد الأمين وعلى آله وصحبه الغر المنتجبين . وبعد .. فإن البحث في علوم اللغة العربية شرف للباحث ورفعةٌ، وعلم النحو أشرف علوم اللغة العربية وارفعها ،وبعد توفيق الله سبحانه لطلب العلم واكرامنا بفضله حققت هذا النص والأثر الذي يعد ارثاً من التراث العربي القديم .(وهو حاشية على امتحان الاذكياء شرح لب الالباب في علم الإعراب) لعبد العزيز التيروي(ت .قبل 1073ه) فهو نص جاء موضحاً لكتاب امتحان الاذكياء للبركوي على مختصر الكافية للبيضاوي ،فيعد متن من متون النحو المتقدمة ذات إرث جليل ونموذج من نماذج الدرس النحوي. ليحاور النصوص المحققة في اللغة العربية، هادفاً الى اظهار آرائه واعتراضاته وتوضيحاته وردوده وموافقاته للشارح والمصنف ومما سبقه من النحاة، كذلك إشاراته الى أصول النحو(السماع والقياس) ،وموقفه من العامل والعلة، وقد اقتصر على موضوع (المرفوعات ، الفاعل).

النص المحقق:

المرفوعات

قوله : او مرفوعةٍ[1] **بتأويلِ الكلماتِ** ،اقول اي: مع كون موصوفه اسماً، فهذا[2] لا ينافي كون المرفوعات جمع مرفوعة على القياس ،فلا يحسن كونه علة في نفي هذا المعطوف؛ لأنه كما رأيت يلزم

كونها غير تامة، ثم إن مثل هذا التأويل شائع ذائع فيما بينهم ؛ثم لما توجه أن يقال: فلِمَ لم يكن بتقديرها الأقوى من التأويل، في المحل تدارك دفعه بما هو[3]. **قوله : ولم نُقدّرْها**[4] **لشمولها المضارع** اقول: لأن المضارع لم يُذكَرْ في هذا البحث ،وهذا هو[5] المعنى/ظ36/ من قوله[6]: ولم يُذكَرْ، فيكون كالعلة ؛لعدم[7] التقدير للشمول لا للتقدير المطلق لئلا يلزم استدراك لشمولها عند ذكر: ولم[8] يُذكرْ تأمل. **قوله: واللام للاستغراق،** اقول: جواب عن سؤال مقدر نشأ عن علة عدم التقدير و[9]تقديره[10] أن يقال: اللهم لِمَ لا يجوز أن يكون المراد بالكلمات على تقدير تقديرها ماهي[11] الاسماء ،على أن يكون اللام للعهد الأصل، وتوضيح [12]الجواب إن اللام في المرفوعات للاستغراق؛ [13]لعدم العهد في الخارج، وإن حمله على تعريف الماهية مجاز[14] لا يصار اليه من غير ضرورة ،فلا يكون للعهد وإن اصلاً [13].

قوله: ولأنه في[15] **قسم الاسم. انتهى،** اقول عطف على قوله[16] :على انه جمعُ مرفوع[17] ،فإنه[18] علة ثابتة[19] لتقدير الاسماء، والمجرور راجع، أما الى مثل البحث، وأما الى[20] المصنف ،وهذا[21] مما اختاره بعض الفضلاء[22] ،ولكن يرد عليه انه في قسم المعرب[23] [24] فالمناسب على هذا الأصل تقديرها[25] المعربات[26] ،وهو في الخارج[27] بعيد ؛لأنه يلزم حينئذ[28] كون القسم، يعني قسم المعرب [10]المرفوع في الخارج[29] اعم من المقسم يعني [30] هذا الباب، إذ المضارع الذي لم يذكر هنا من اقسام المعرب المرفوع، او يلزم تخصيص الاسماء فقط بالمعرب[31] ؛لأن المعربات[32] ؛لأن المعربات تخرج المبنيات، أو تخصيصها مع حدودها المذكورة[33] في الباب به، وكل اللازمان[34] بعيدٌ فكذا الملزوم.

اما وجه بُعد[35] الأول فظاهر؛ لأنه يلزم القصور في بيان ما لزم[36] ،واهمال[37] مالا بد منه. وأما وجه الثاني، فلأن[38] الاسماء قد تكون[39][40] مبنية أيضاً فيكون إعرابها محلاً ،ألا ترى انهم بحثوا[41] في هذا الباب عن الضمير المتصل المرفوع مثلاً فجعلوه من المرفوعات ،مع إن[42] رفعه محلي؛ لكونه مبنياً، وكون البحث عنه تقريباً كالبحث عن الضمير المنصوب في الباب، كما فعله المصنف[43] مثلاً، مما لا ينبغي كما لا يخفى.

وأما الثالث؛ فلأن[44] الفاعل مثلاً ،قد يكون مبنياً ايضاً نحو: قام هؤلاء، وغير ذلك مع انه يُعد من المرفوعات، وإن محلاً، فلا وجه للتخصيص، وهذا شرح[45] كلام الشارح، وفيه بحث.

اما اولا[46]؛ فلأن ترك المضارع المرفوع ههنا اعتماداً على ذكره في بابه كما هو المناسب غير بعيد، واما ثانياً؛ فلأن من[47] قدر المعربات/و 37/ له أن يخصص الرفع بما عدا المحلي؛ لأنه عند التحقيق ليس برفع، ولا نصب ولا جر، ولهذا لم يعدهُ بعضهم[48] من اقسام الإعراب حيث قسمه، فاطلاق الرفع وغيره عليه مجازاً ،فلو عمم ذلك يلزم الجمع[49] بين الحقيقة والمجاز ،فلا بد من التخصيص، فضلاً عن بعدهما فتعين إن البحث عن المبنى ههنا تقريبي كما قيل[50] ،ثم الموصوف بالمحلي يفهم مما عداه، فلا حاجة الى بيانه. **قوله :وايضاً تخصيص أنواع الإعراب. انتهى** ، اقول :الجملة عطف على السابقة، وهو قوله[51]: وكلها بعيد، وموضوع[52] المعطوفة يلزم من تقدير المعربات[53] في المرفوعات والمنصوبات[54] والمجرورات والاستدعاء على اصله من التعميم، وقد عرفت ما فيه، لا على التخصيص ؛لأن تخصيص ماعدا المحلي بالمعرب، لا يستدعي عدم اتصاف المبنى به ،بل بذلك[55] وهو المطلوب الواقع. **قوله: ولا نحوه،** اقول: إلى[56] الفاعل وهو المفعول[57] والمضاف إليه نشراً على ترتيب لغة. **قوله : فالوجه** ، اقول: اي في تقدير المعربات في المرفوعات، أو كل من المعربات والاسماء، إلاّ أن اللازم الأول يبقى على الأول حينئذ ايضاً فارجع الى ما اوردناهُ[58] فيما سبق آنفا[59]، ثم ما ذكرناه من وجه تقدير المعربات غير ما ذكره الشارح[60] فانظر. **قوله : فظهر أن المناسب.. الخ**[61] ،اقول اي: على تقدير المعربات لتحصيل[62] القرينة على هذا التقدير بذلك التقديم والبيان.

الفاعل:

قوله : خبره محذوف ، اقول بأن يكون التقدير المرفوعات من اصناف الكلمات ،أو المعربات على تقدير المعربات فقط، أو ما هي عن لسان المصنف[63] أو من مباحث الكتاب ،أو بحث لطيف، فاستمع، أو غير

ذلك ،ثم المحذوف محذوف الموصوف وهو شيء أو خبر[64]. **قوله: مفعول مالم يسم فاعله،** اقول: من جملة[65] المقول ما ذكر بعد بحث الفاعل . **قوله: مثل**[66] **هذا حُلْوٌ حامضٌ،** اقول :مثال لكون المرفوعات مبتدأ خبره مجموع القول، لا لكون خبره مجموعه فقط، وإلاّ فكان الأنسب ترك هذا، كما لا يخفى، نعم المنفي يستلزم المتروك فتأمل. **قوله:اي مرفوعٌ،** اقول فيدخل[67] فيه/ظ37/ مثل: إن ضربت، في أعجبني إن ضربت زيداً، بلا تكلف ارتكبه من فسر ما[68] باسم لهذا الدخول، فيه بحث؛ لأن التكلف المذكور ثابت، فيه ايضاً إذ المرفوع شامل بالموصوف بالمحلى ،وكونه مرفوعاً مجاز، فيكون مرفوعا حكماً فكون المرفوع حقيقة، او حكماً معتبر فيه، ايضاً فلا فرق بين التفسيرين، نعم المرفوع أنسب من الاسم الى المقام، كما لا يخفى على ذوي الافهام. **قوله : خبر محذوف** ، اقول خبر يكون، وهو هو راجعاً[69] الى الفاعل. **قوله : المُخلّ**[70] **للحدّ** ،اقول: لوجوب الحمل على المتبادر.[71]**قوله: يلزمُ جمعٌ .انتهى**[72]، أقول : نعم إلاّ انه لا يحتج [73] به على المصنف ؛لأنه ممن[74] يقوله[75] : تأمل.

[76]**قوله: فلا جمعَ،** أقول: أي في الحدّ ،لإفراده للحيثية المأخوذة في المعنى الاصطلاحي[77] ،إذ[78] هو حينئذ[79] لا يشتمل على زيد في: إن قامَ زيدُ ،مع انه فاعل ؛لعدم الإسناد على ذلك المعنى. **قوله فلا منعَ** ،اقول اي: له عن اغياره، لدخول المفعول فيه، وذلك إن النسبة هو التعلق الارتباطي ،سواء كانت في المركب الخبري او التقديري، وهذا التعلق يوجد بين المعروف والمفعول ،ايضاً نحو: ضرب[80] زيد[81] غلامه ، فلو أريد بالإسناد معنى[82] النسبة ،كما قال به بعض الافاضل[83] ،يلزم ذلك المحذور والخلل في الحدّ ؛ لعدم تبادر غير الاصطلاحي عنده ،وهذا هو المعنى من قوله[84] قبيله :مع عدم[85] تبادره . **قوله وكون ما عبارة عن المرفوع. انتهى،** اقول:جواب سؤال مقدر ناشئ من قوله[86]: فلا منعَ ،وتقدير[87] السؤال ظاهر، أما تحقيق الجواب ،فهو إن الغرض من الحدّ معرفة المحدود ،لإجراء إعراب مخصوص عليه، وهو الرفع ههنا ،فيكون الإجراء بعد المعرفة، فلا يعتبر كون الفاعل مرفوعاً ،قبل معرفته[88] التي بعد معرفة الحدّ، بل بعده[89]، فكون[90] ما عبارة عن المرفوع ،لا يفيد المنع عما عداه ،و إلاّ يلزم الدور، إذ قد عرفت آنفاً إن معرفة رفعه تتوقف[91] على معرفته ،فلو كان الكون مفيداً لذلك،/و38/ للزم العكس فيدور، فإذا عرفت ما قررناه من اعتراض[92]الشارح على حدّ المصنف، فأعلم انه قال في الإظهار[93] :الفاعل وهو[94] ما اسند اليه الفعل التام المعلوم،أو ما بمعناه ، ولا يذهب عليك إن ما أورد يورد ايراداً على إن ذكر المعلوم يغني عن التام وهو ظاهر. **قوله:فالحدّ الصحيح: ما نسب إليه المعروف،**[95]**او شبهه نسبة وصفية،** اقول:إذ المعطوف ينجي المعروف[4]عن الجمع بين الحقيقة والمجاز، والمصدر مع صفته ينفي نفي المنع المنفي المذكور، إذ هي إنما تكون بين المسند والمسند اليه. **قوله مع كونه منصوباً،**اقول والفاعل من[96]المرفوعات، فلا عبرة لما المعنى،فلا يحتاج الى قيد التقديم المذكور في الكافية[97] لإخراجه، فلا يرد النقصان على التعريف المصحح بنقصه. **قوله: وأما المبتدأ المقدم،** اقول : أي وجوباً[98]،جواب عن دخل مقدر محصول تقديره إنه يلزم إخراج هذا[99] المبتدأ عن الحدّ،وذا لا يكون إلا بذكر التقديم على أن يراد به وجوباً في النوع وتقدير الجواب، إن المسند في هذه الجملة،أما جامد[100] ،وأما مركبٌ[101]:نحو في الدار رجل،فإن المسند صورة هو الدار[102]الجامد،وحقيقة الدار مع الفعل،أو شبهه على ما سبق، لا الفعل او شبهه وحدهما، فاعتبر وجوب التقديم في النوع لإخراجه، فهذا الاعتبار مع هذا يكون ضائعاً، وهو ظاهر، فقد عرفت ايها المتأمل في هذا التقرير[103] حال ما قاله المولى الجامي[104]

، وإن ما قاله بعض المعربين[105]: الخبر حقيقة، في نحو: في الدار رجل[106] ،هو حصل او حاصل تسامح منه، ثم إن الشارح لم يتعرض الى لزوم الدور على هذا الاعتبار، كما اورده بعض المحشي، حيث قال[107]: المسند الذي يجب تقديم نوعه ،إنما يعرف بعد تعين نوعه، ونحن في تعيين النوع فيدور. انتهى، بناءً على انه لا وجه لإيراد الفساد والدور، بعد ان كان ضائعاً، لا على انه لا يلزم ،أو يمكن دفعه ،بقي الكلام في مثل: كريم من يكرمك ،فتقول قد عرفت فيما سبق انه لا عبرة للإسناد الذي في المعنى، بل الكلام ههنا فيما في اللفظ ،فكريم في المثال/ظ38/مسند الى ضميرين[108] في اللفظ ،وإليه في المعنى ، والاعتبار الى الأول، فلم يبق[109] حاجة الى قيد التقديم، فضلاً عن حمله[110] على وجوباً لإخراجه. **قوله أي: يأتي بعد الفعل** ، اقول: الاظهر والانسب بعد المعرفة[111] كما لا يخفى. **قوله : وهذا لا يمنع .انتهى**

[112]، اقول اي: يكون[113] الأولى للفاعل، أن يقع بعد عامله لا يقدح وجوب الولي المذكور، أو امتناعه بعارض، إذ المتبادر من اطلاق[114] الفاعل ،ما هو الفاعل من حيث هو فالأولوية المذكورة فيه، فلا تمنعهما ،فلهذا استغنى عن تقييد الاولوية بأن لم يمنع مانع كمن لم[115] ينتبه[116] لهذه النكتة. **قوله والأصل في هذا أظهر**، اقول: ما املح كلامه[117] حيث احتمل على معانٍ لطيفة، أحدها الأصل في عدم المنع أظهر، وهو ما ذكرنا آنفاً، والثاني مجموع الأصل في هذا أظهر من : وحقه[118]،والثالث لفظ الأصل في هذا المقام اظهر من عبارة[119]:الحق ؛لأن الولي المذكور إنما هو الأولى، والحق يستعمل في الواجب غالبا ،واستعمال الأصل في الأول[120] ،غالب فالعدول عن الأصل إلى لفظ الحق عدول عن الغالب أو الحق أو الأصل، كما هو محتمل قوله[121]: فالعدول عدول. **قوله :فكان كعكسه**، اقول اي: في الجواز، وهو مقدم لفظاً ،مؤخر رتبة ، فالضميرين[122] المستتر و البارز يرجعان الى[123] عكس العكس ،والمراد بالتقديم والتأخير، تقديم المرجع على الراجع وتأخيره عنه. **قوله والممتنع ما اجتمعا**[124]اقول اي: ما لا يجوز من اقسام الاضمار قبل الذكر، هو اجتماع القسمين المذكورين منها، يعني التقديم رتبة، والتقديم لفظاً ،أو المعنى والممتنع من تلك الاقسام كلامٌ أو تركيب، اجتمع القسمان فيه نحو: ضَرَب غلامهُ زيداً، فهو[125] ممتنع ؛لتأخير المرجع لفظاً ومعنى.

أما لفظاً فظاهر، وأما معنى؛ فلأن الفاعل مؤثر، والمفعول قابل، والأول قبل الثاني، فالأول قبل الثاني[126] وإن الأصل في الفاعل الولي، كما عرفت دون المفعول، فيكون الغلام في المثال واقعاً موقعه، فلا يجوز ازالته عنه خلافاً/و39/ لابن جني[127] فإنه قال[128] : وأنا أجيز أن يكون الهاء في قوله[129] :

جزى ربه عنهُ عدي بن حاتم .....

عائدة الى(عدي)،خلافاً لما علية الجماعة[130] ، ثم ذكر كلاماً طويلاً غير ملخص [131] ، فنقول في تلخيصه :إن الفعل من حيث هو فعل ،وإن كان غنياً عن المفعول، لكن الفعل المتعدي لا يستغنى عن المفعول ايضاً ؛لأن الفاعل هو المؤثر، والمفعول هو القابل ،والفعل المتعدي مفتقر اليهما ،فاستويا في الافتقار، فلا يقدم[132] احدهما على الآخر، فيكون زيداً في المثال مقدماً على الضمير في غلامه، معنى ورتبة، فيجوز الاضمار، فظهر[133] من هذا، إن الخلاف[134] في تأخر مرجع الضمير لفظاً ورتبة ،لافي عدم جواز ذلك ،كما توهمه البعض[135] و[136] الشارح[137] لما وقف على حال الخلاف المذكور، اطلق[138] الامتناع، ثم انهم قالوا[139]: الإضمار قبل الذكر على ثلاثة اوجه، احدهما أن يكون صورة ومعنى، وذا لا يجوز، والثاني أن يكون صورة لا معنى، والثالث أن يكون معنى لا صورة، وهما جائزان ،وكلام الشارح[140] ههنا يشعر ذلك، وفيه بحث.

أما أولاً فلأن الذكر ههنا يعم ما كان لفظاً ومعنى ؛لكون الثالث ثالثاً ،وذا خلاف الظاهر، وأما ثانياً فلأن في مثل قوله تعالى : ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [141] يحصل الإضمار صورة ومعنى، ومع هذا جائز، أما صورة فظاهر، وأما معنى فلأن معنى[142] رتبة كما دل عليه استعمالهم[143] احدهما مكان الآخر من غير تفرقة بينهما ،وفي المثال ،لم يكن المرجع ظاهراً كزيد في: ضَرَبَ غلامهُ زيدٌ مثلاً، حتى يمكن اعتبار تقدمهُ رتبة ،بل لو فرض الظهور فلا نسلم[144] ايضاً تقدمه رتبة ،فمرجع هو الذي هو العدل مقدم عنه حكماً ،لا صورة ولا معنى ورتبة ،وذا جائز ايضاً، فالممتنع ما اجتمعوا ،فيكون[145] الاقسام اربعاً ولا يلزم[146] من ذلك جواز مثل: ضَرَبَ غلامهُ زيداً، كما لا يخفى ، وجواب الأول لا نسلم عموم الذكر، بل المراد به ما هو/ظ39/ لفظاً كما هو الظاهر المتبادر من إطلاقه؛ لأن الكائن صورة أو معنى هو الاضمار المذكور لا الذكر، فيلزم المحذور.

والثاني لا نسلم ايضاً حصول الإضمار معنى في المثال، إذ المرجع مدلول من: اعدلوا ،وهو مقدم على الراجع ،وتقدم الدال يستدعى تقدم المدلول، فيتقدم معنى، فيكون الإضمار قبل الذكر لفظاً ،وبعده معنى [147]

أما الظهور لفظاً، فغير لازم في التقدم معنى ورتبة متقدمة عليه؛ لكونه مدلول المقدم على ما[148] عرفت آنفا، فعدم تسليم ذلك تحكم لا يعتد به، فالأقسام على ما[149] قسم، بقي الكلام، في مثل قوله تعالى ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[150] قال المصنف في انوار التنزيل[151] الضمير للحياة، وقيل اصله[152]: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع هي موضع الحياة؛ لأن الخبر يدل عليها ويبينها انتهى.

اقول فحينئذ يرجع الضمير الى الحياة المحذوف المقدم معنى؛ لكونه منوياً ولا[153] يبعد أن يقال: إن اصله الحياة إن هي إلاّ حياتنا الدنيا ،فرجع الضمير الى الحياة ،ثم حذف؛ لدلالة لحاقة عليه، والمحذوف يبقى معناه، وإن سقط لفظه فيتقدم المرجع لفظاً ومعنى فليتأمل، فإنه مما[154] ذهل عنه غيري. **قوله:وهذا لا يُفيدُ الوجوبَ لجواز**[155] **.انتهى**[156]،اقول فيه بحث ،إذ الجواز لا يمنع الوجوب ؛لأنه ليس المراد بالالتباس ما في التقدم صورة فقط ،كما توهمه الشارح[157] ،بل في المعنى مع ذلك، وايضاً لا نسلم إن الالتباس بنوع المبتدأ، لا يفيد الوجوب، يعني وجوب عدم التقدم ،إذ معنى التباس الفاعل بالمبتدأ انه يلتبس به حقيقة في مثل :زيد ضرب[158]، لا انه يظن مبتدأ ،كما زعمه الشارح[159] ، فتأمل حق التأمل ،إذ فيه دقة وغموض[160] **قوله:ولعدم تمشيه في المثنى والمجموع** اقول اي : على مذهب[161] من جعل الألف والواو فيهما، فاعلاً لهما وأما[162] على قول[163] من جوز كونهما حرفاً دالاً على تثنية الفاعل، وجمعه /و40/كالتاء في: ضَربتْ هند، فالتمشي ظاهر، وفيه بحث ايضاً ،يظهر وجهه[164] بالتأمل في قولنا الآتي في. **قوله وعدم تقدمهما دليل الخ**[165]، اقول اي: المثنى والمجموع ،و[166]فيه نظر؛ لأنهما فرعا المفرد، فمعرفة احواله[167] قبل معرفة احوالهما ،والدلالة غير مسلمة تأمل. **قوله كيف ولم تم لامتنع**[168]**.انتهى**[169]،اقول اي: كيف لا يكون النظر في هذا التعليل[170] ،والحال لو تم ذلك التعليل لامتنع وجه مفهوم الجواب ظاهر، فأقول في تعليل عدم التعدد؛ لئلا يلتبس بالبدل لفظاً. **قوله: ولا يحذف،** اقول: اي لا يجوز حذف الفاعل وحده ،ولو وجدت قرينة بقرينة قوله [171]: فيما بعد ومجموعهما. **قوله والحذف عندهم .انتهى**[172]، اقول جواب اشكال مقدر يدركهما من له ذهن مستقيم. **قوله : وينبغي أن يزيد: بلا نائبٍ ولو حركة،** اقول اي: اللائق أن يزيد المصنف هذا القيد على قوله[173] :ولا يحذف، إذ لو زاده، لكان هو اجود وكلامه اظهر.

أما الأول؛ فلأنه بيّن حذف الفاعل اجتزاء بالحركة النائبة[174] منابه كما في نحو: اضربن، بالضمة، أو الكسرة[175] فاصلة ،على الأول :اضربون ،وعلى الثاني اضربين، فحذفتا لما قلنا ،إذ المحذوفتان فاعلان على الاصح كما[176] سلف[177] .

وأما الثاني؛ فلأنه حينئذ لم يبق حاجة الى حمل الحذف على الكامل [178]الذي هو الحذف بلا نائب على قاعدة انصراف المطلق الى الكامل[9]، بخلاف ترك الزيادة ،فحينئذ احتيج الى ذلك لئلا ينتقض قوله[179]: ولا يحذف، بنحو المثالين المذكورين إذا عرفت هذا فقد وقفت[180] على سر قول[181] الشارح : وينبغي، دون غيره من[182] والأصح وغيره. **قوله والمنفيات،** اقول اي: الجمل الثلاث التي دخل عليهن حرف النفي، فالمفسر صفة المفسر محذوفاً، والمراد بالصفة ما هو الاصطلاحي لا اللغوي، لئلا يلزم عطف الحدث .**قوله: على الاسمية،** اقول صفة محذوفة ،وهي الجملة وهي[183] وحقه[184] أن يليهُ. **قوله: او**[185] **على الفعلية،** اقول: كالاسمية وهي: فصح[186][187] الإضمار، **قوله: إذا الولي يقتضي**[188] **..الخ** اقول:علة[189] المشبه/ظ40/ تصحيح لأمر التفريع، ثم إن الشارح[190] نشر المقتضيات على ترتيب لغة المنفيات، فالأول للأول، والثاني للثاني والثالث للثالث . **قوله: إذ**[191] **التداخل**[192] **ممتنعٌ والمؤخر مفصول،** اقول: اي تداخل ولي الفاعل على تقدير تعددهُ ، بأن[193] يوجد ولي احدهما في ضمن ولي كليهما مثلا، ممتنع حال كون المؤخر منهما مفصولاً بالمقدم؛لأن عدم الفصل مأخوذ في تفسير الولي، فالجملة الثانية حالية، ولو جعلها علة الامتناع بأن قال: إذ المؤخر. انتهى، لكان احسن تأمل. **قوله: لكن هذا لا يفيد اللزوم. الخ،** اقول: اي العطف على الفعلية ،لا يفيد اللزوم في نفس المعطوف، مع إن[194] ذلك اللزوم مطلوب ؛لأنه لا يجوز اعتبار اثبات المنفيات في بعض المواضع ،بل يفيد هذا العطف عدم اللزوم، وهو الصحة المفاد من المعطوف عليه، إذ المعطوف فرع المعطوف عليه، والفرع لا يزيد على الأصل، فلو افاد اللزوم، للزم الزيادة، فالحاصل لا يجوز هذا العطف، هذا ما أراده[195]الشارح[196] وللك أن تقول[197]

لما لِمَ يجز[198]العطف،فلا ينبغي أن يجرئ على أن يقول[199][200] :أو على الفعلية ،فلا يكون مراعاة حق الادعاء[201] تأمل.**قوله: أو منصوبة على: يليه** ، اقول:الظاهر ان الأول معطوف على: أما مرفوعة[202] والثاني على[203] الاسمية، فيكون على خلاف المختار[204] إلا أنه يمكن أن يجعل الثاني حالاً بتقدير معطوفة بقرينة على الذي يتعدى بها ،وفي بعض النسخ وجد معطوفة، فلا اشتباه حينئذ ،ولم يوجد في المقروءة على الشارح، فلذا لم نأخذه. **قوله: وفيه ما في الثانية** ، اقول: اي في كون المنفيات معطوفة على المضارع المنصوب، ما في الصورة الثانية من القسم الأول من الاعتراض عليها، وهو قوله[205] :ولكن هذا لا يفيد اللزوم. انتهى، وذلك انه قد عرفت فيما سبق ان اللزوم في العطوفات لازم وليس الولي/و41/ يفيده[206] بل يفيد عدمه، فعلى تقدير العطف يلزم المزية المردودة. **قوله لكن يمكن دفعُ الاضراب. انتهى**[207]، اقول: وهو قوله[208] في الاعتراض: بل يفيد عدمه، يعني يمكن ههنا دفع الاعتراض بإفادة هذا العطف عدم اللزوم فيجوز. **قوله :اما بعموم المجاز**، اقول اي: الدفع به، يعني يحمل حقهُ عليه، وذلك بأن يراد بالحق الأولى، سواء كان ذلك الأولى واجباً او لا ،إذ الاولوية تتحقق في الواجب، أو نقول إنه بما لا يمتنع له سواء كان ذلك أولى أو واجباً ، فلا يفيد أن يليه عدم اللزوم ،بل يحتمل الأولى واللزوم؛ لدخولهما تحت عموم المجاز، فلا يكون في إفادة العطف اللزوم المطلوب في المعطوف مضرة ، **قوله :او جواز**[209] **الجمع** ، اقول عطف على عموم المجاز، اي الجمع في الحق[210] بين الحقيقة والمجاز، بأن يعنى[211]منه الواجب، والأولى بناء على مذهب الشافعي فإن المصنف منهم . **قوله: أو اشتراك الحق معنى بين الخاصين**[212]اقول اي: أو[213] باشتراك معنى الحق في قوله[214]: وحقه، وهو الأولى بين الواجب وغيره من الأولى بأن يكون ذلك المعنى في حق الولي، بلا وجوب، وفي حق المنفيات بالوجوب، فلا مزية عند العطف، في الاعتبار على هذا الاعتبار، ومثل هذا الاشتراك جائز عندنا، لأن التعدد حينئذ يكون بحسب المعنى، لا بحسب اللفظ، وما لا يجوز عندنا ،إنما هو الثاني ،كما تقرر في الاصول[215] فإذا تم بحث عطف المنفيات ،فأقول: إن الاحق بالقبول عند ذوي العقول، هو القسم الأول، والباقي تعسفات عنده، فالأحق القصر على الاحق، وإن كان لذكره وجه، كما لا يخفى تأمل. **قوله : كالأعراب**، أقول: أي اللفظي. **قوله: أي كون**[216] **الفاعل ضميراً متصلاً**، اقول اي: من غير[217] اعتبار الاتصال بالفعل، لئلا يلزم لغو الحكم بوجوب التقديم في حق هذه الصورة، وذلك ظاهر فلهذا[218] لم يقل الشارح[219] بالفعل ،كما قيل[220] .

أما تقدم المفعول/ظ41/على الفعل في صورة الاتصال، نحو: زيداً ضربت، فبحث[221] آخر[222] وتخصيص الضمير بناءً على الاصطلاح[223]. **قوله: احتراز عن المنفصل مظهراً او مضمراً** ، اقول لا كلام في الثاني وفي الأول ركاكة[224] كما لا يخفى. **قوله: اي الفعل أو**[225] **الفاعل**، اقول: بالجر تفسيران للضمير، فعلى الأول يكون المفعول اصطلاحياً، وعلى الثاني لغوياً ، والأول اولى لتبادره ، كما يشعر التقديم به. **قوله :ومع**[226] **شيءٍ آخر، فقبله**، اقول: عطف على قوله[227]:مع الفاعل، اي وإذا دخلت كلمة(إنما) الفعل مع شيء آخر[228] غير الفاعل فمعنى إلاّ يكون قبل ذلك الشيء وبعد الفاعل. **قوله: لدفع اللبس. انتهى**[229]اقول: نشر على ترتيب اللف، فالتعليل الأول للإيجاب الأول، اعنى ايجاب الأول، والثاني للثاني، والثالث للثالث[230] والرابع ،وكذا تعليل خلاف معلل هذا التعليل .

الخاتمة :

لوحظ ان المحشي عبد العزيز كانت له مواقف عدة من الشارح والمصنف وما نقله من السابقين ، ما بين الموافقة في الرأي والمخالفة والاعتراض والتوضيح والرد والاستدراك بحسب ما يراه في المسألة النحوية ومن ذلك :

- اعتراضه عليه في باب المرفوعات ،عند تحدثه عن الفاعل وما يليَهُ ،قال الشارح (اي : يأتي بعد الفعل) قال (اقول الاظهر والانسب بعد المعرفة كما لا يخفى)

- كذلك اعترض على الشارح وبعض النحاة في موضوع اجتماع التقدم رتبة والتقديم لفظاً أو معنى ، قال الشارح (والممتنعُ ما اجتمعا)، قال(..، فظهر من هذا أن الخلاف في تأخر مرجع الضمير لفظاً ورتبة ،لا في عدم جواز ذلك ، كما توهمه البعض والشارح ..)
- كذلك اعترض عليه في تقديم الفاعل على الفعل، قال الشارح (ولا يتقدم الفاعل على الفعل ؛ لئلا يلتبس بالمبتدأ وهذا لا يفيد الوجوب لجواز: أقائمٌ زيدٌ) فرد عليه قائلاً (اقول فيه بحث ، إذ الجواز لا يمنع الوجوب ؛لأنه ليس المراد بالالتباس ما في التقدم صورة فقط ،كما توهمه الشارح ،بل في المعنى ..)
- موافقة الشارح في باب المرفوعات ــ الفاعل ـــ قال الشارح: والأصل في هذا أظهر، فقال المحشي: ما املح كلامه ،حيث يحتمل على معانٍ لطيفة ،أحدها الاصل في عدم المنع أظهر
- ترجيحه كفة وقوة مذهب الكسائي على المذهب البصري في باب التنازع ،في حذف الفاعل دون اضماره تحرزاً عن الاضمار قبل الذكر ،فقال: فقول الشارح غير وارد ،فظهر قوة مذهب الكسائي كما هو الحق عندي
- ما ورد في باب المرفوعات رداً على قول الشارح (او مرفوعة بتأويل الكلمات) ،اقول اي: مع كون موصوفه اسماً، فهذا لا ينافي كون المرفوعات جمع مرفوعة على القياس ،فلا يحسن كونه علة في نفى هذا المعطوف؛ لأنه كما رأيت يلزم كونها غير تامه، ثم أن مثل هذا التأويل شائع ذائع فيما بينهم ؛ثم لما توجه أن يقال: فلِمَ لم يكن بتقديرها الاقوى من التأويل، في المحل تدارك دفعه بما هو.

الهوامش

([1]) ساقطة في ب
([2]) في ب : فهذه
([3]) ساقطة في الاصل وما اثبته من ب و ج و د
([4]) في ج : تقدرها
([5]) في ج : لهو
([6]) ينظر : امتحان الاذكياء (261)
([7]) تكررت في الاصل
([8]) ساقطة في الاصل وما اثبته من ب و ج و د
([9]) ساقطة في ب
([10]) في الاصل(تقريره) وما اثبته من ب و ج و د، وهو الصواب
([11]) ساقطة في ب
([12]) في الاصل و ج (توضح) وما اثبته من ب و د وهو الصواب
([13]- [13]) ساقطة في ب
([14]) في ج : مجار
([15]) ساقطة في ج
([16]) ينظر : امتحان الاذكياء(261)
([17]) في الاصل (مرفوعة)وما اثبته من ب و ج و د ،وهو الصواب
([18]) في ب : فأن
([19]) في ب ود :ثانية
([20]) ساقطة في ب
([21]) في الاصل (هذا)،وما اثبته من ب و ج و د
([22]) قال الرضي في شرحه (136/1) : والمجرور في الاصل منصوب المحل..)
([23]) ساقطة في ب
([24]) ساقطة في د بسبب انتقال النظر
([25]) في ج : تقدير
([26]) في ب و ج : والمعربات
([27]) ساقطة في الاصل وب ،وما اثبته من ج
([28]) في ب : من

(29) ساقطة في ج
(30) في ب : نعني ،وفي ج : لنفي
(31) في الاصل (بالمعربات) وما اثبته من ب و ج و د وهو الصواب
(32) في ب و ج : بالمعرب
(33) تكررت في الاصل
(34) في ب و د : اللازمات
(35) سقطت في الاصل وما اثبته من ب و ج و د
(36) في الاصل (لزوم) وما اثبته من ب و ج ود وهو الصواب
(37) في ب و د : واهماً
(38) ساقطة في الاصل وما اثبته من ب و ج و د
(39) في ب و د: قد يكون
(40) ساقطة في الاصل وما اثبته من ب و ج
(41) في ج : بحث
(42) في الاصل (إنه) وما اثبته من ب و ج و د وهو الصواب
(43) قال المصنف : عامٌ فلفظي فتقديري فمحلي ..) ينظر : امتحان الاذكياء(262)
(44) ساقطة في د
(45) ينظر : امتحان الاذكياء (261–262)
(46) ساقطة في ب
(47) ساقطة في ج
(48) قال عصام الدين مجموعة حواشي الفوائد الضيائية(447/1): ليس تخصيص الرفع بما عدا المحلي ..) وقال الهندي في شرحه على الكافية (161) الإعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ ،فلا يكون هؤلاء في جاءني مرفوعاً ،إذا معنى الرفع المحلي إنه في محل لو كان ثمة أسم معرب لو كان مرفوعاً.)ورد الجامي في الفوائد الضيائية (148/1) ولا شك أن الاسم موصوف بالرفع المحلي...)
(49) في ب و ج و د : جمع
(50) القائل عصام الدين في مجموعة حواشي الفوائد الضيائية (447/1) : لجواز أن يكون البحث عنه تقريبياً..)
(51) قال الشارح : أو تخصيص الاسماء فقط ،أو مع الحدود وكلها بعيدٌ..) ينظر امتحان الاذكياء(262)
(52) في الاصل (موضوعة) وما اثبته من ب و ج و د ،وهو الصواب
(53) ساقطة في ب
(54) ساقطة في ب
(55) في الاصل (ذلك)وما اثبته من ب و ج و د ،وهو الصواب
(56) في الاصل (ان) وما اثبته من ب و ج ود وهو الصواب
(57) في ب و ج : والمفعول
(58) ساقطة في الاصل ،وما اثبته من ب و ج و د
(59) تقدم ذكره أعلاه
(60) قال الشارح : فالوجه أن يجعل للإعراب معنيان : عام وهو ما أقتضاهُ عروض معنى يتعلق العامل ،ليكون دليلاً عليه ، فإن لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي ،وإن منع حالٌ في آخره فتقديري أو في نفسه فمحلي .، وخاص بالأولين ،والانواع للعام ،وكذا محالها وأقسماها ،والمعرب أشتمل الخاص ..) ينظر امتحان الاذكياء (262)
(61) في د : انتهى
(62) في ب و د : لتحصل
(63) قال المصنف : الفاعل ما اسند أليه المعروف ..) ينظر: امتحان الاذكياء (263)
(64) في الاصل (خبره) وما اثبته من ب و ج و د ،وهو الصواب
(65) ساقطة في ج
(66) في ب : فعل
(67) في ج : قيد فيه
(68) ساقطة في الاصل ، وما اثبته من ب و ج و د
(69) في د : راجع
(70) في ب : المحلي
(71) من هنا يبدأ السقط في ج ، وسأشير الى نهاية السقط
(72) في ب : إلى

([73]) في الاصل (لا يجتمع) وما اثبته من ب و د وهو الصواب
([74]) في ب عن
([75]) في ب : لقوله
([76]) ينتهي السقط في ج والذي اشرت اليه في الصفحة السابقة
([77]) في الاصل(الاصطلاح) وما اثبته من ب و ج و د وهو الصواب
([78]) ساقطة في د
([79]) ساقطة في د
([80]) في ب: ضربت
([81]) في الاصل و ج (زيداً) وما اثبته من ب و د وهو الصواب
([82]) ساقطة في ب
([83]) قال عصام الدين في شرحه على الكافية(114): وقد عرفت أن المراد بالإسناد مجرد النسبة ..) ومجموعة حواشي الفوائد الضيائية (451/1) وذكر ذلك المحشي عصمت في مجموعة حواشي الفوائد (452/1)
([84]) قال الشارح : وإن أريد معنى النسبة مع تبادره ،فلا منع ..) ينظر : امتحان الاذكياء (263)
([85]) ساقطة في ج
([86])ينظر : امتحان الاذكياء (263)
([87]) في ج و د: تقرير
([88]) في ب : معرفة
([89]) في الاصل (بعده) وما اثبته من ب و ج و د وهو الصواب
([90]) في ج : فيكون
([91]) في ج : يتوقف
([92]) قال الشارح : لأن الغرض من الحد معرفة المحدود لإجراء إعراب مخصوص ،لا مجرد معرفة الاصطلاحي ؛فالحد الصحيح ما نسب إليه المعروف ، أو شبهه ،نسبة وصفية ..) ينظر امتحان الاذكياء (263)
([93]) ينظر : إظهار الاسرار (94)
([94]) في د : هو
([95]-[95]) ساقطة في الاصل بسبب انتقال النظر ،وما اثبته من ب و ج و د
([96]) في د : فرع
([97]) قال ابن الحاجب في الكافية(14)وهو ما اسند إليه الفعل أو شبهه ،وقدم عليه على جهة قيامة به)
([98]) ساقطة في د
([99]) في ب : مثل
([100]) في الاصل (جامداً) ما اثبته من ب و ج و د وهو الصواب
([101]) في الاصل (مركباً) وما اثبته من ب و ج و د وهو الصواب
([102]) في ج : الدور
([103]) في ج : التقدير
([104]) قال الجامي في الفوائد الضيائية (150/1): فإن قلت : قد يجب تقديمه إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً نحو: في الدار رجل ،قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند إلى الفاعل..)
([105]) قال السهيلي في نتائج الفكر (321) : أنه خبر عن المجرور في الحقيقة ...) وقال صاحب المفصل (44) وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرةً والخبر ظرفاً وذلك قولك في الدار رجل..)
([106]) في ج : خل
([107]) يقصد العصام ،ينظر : مجموعة حواشي الفوائد الضيائية (455/1)
([108]) في الاصل و ب (من) وما اثبته من ج و د وهو الصواب
([109]) في ب و د : تبق
([110]) في الاصل (جملة) وما اثبته من ب ج و د وهو الصواب
([111]) في ب و د: المعروف ، و ج : المعروفة
([112]) ساقطة في ب و د ، وفي ج : الخ
([113]) في ب و ج : يكون
([114]) في الاصل (الاطلاق) وما اثبته من ب و ج و د وهو الصواب
([115]) ساقطة في ب
([116]) في الاصل و ب و د (يتنبه)وما اثبته من ج ،وهو الصواب
([117]) ينظر : امتحان الاذكياء (264–265)

([118]) قال المصنف : وحقه أن يليهُ ..) نفسه (264)
([119]) قال الشارح : والحق يستعمل في الواجب غالباً..) ينظر امتحان الاذكياء (265)
([120]) في ج : الاولى
([121]) ينظر امتحان الاذكياء (265)
([122]) في ج و د: فالضميران
([123]) في ب : ان
([124]) في ج : اجتمعتا
([125]) في ب و ج و د: فهذا
([126]) ساقطة في الاصل وما اثبته من ب و ج و د
([127]) ابو الفتح عثمان بن جني الأزدي ،الموصلي ،تلميذ ابي علي الفارسي سكن بغداد تعلم ودرس بها ، عالماً بالنحو والصرف واللغة ،توفي (392 هـ) ينظر : معجم الادباء (81/12) وانباه الرواة (335/2) ووفيات الاعيان (410/2) والاعلام (204/4)
([128]) ينظر : الخصائص (295/1) والهمع (106/1) وشرح الرضي (139/1) والمساعد (112/1)
([129])البيت من من الطويل لأبي الاسود الدؤلي في ديوانه : 401، وللنابغة في ديوانه 214. ينظر: خزانة الادب (277/1–278) والدرر(217/1)
وعجزه .... جزا ء الكلاب العاويات وقد فعل .
([130]) قال الرضي (139/1) ..ومنع الفراء والكسائي في باب التنازع إعمال الثاني ،إذ توجه الاول إلى المتنازع فيه بالفاعلية، خلافاً للبصرية ..)
([131]) في ج : مخلص
([132]) في الاصل (يعدم) وما اثبته من ب و ج و د ،وهو الصواب
([133]) في الاصل (فتظهر) وما اثبته من ب و ج و د وهو الصواب
([134]) قال الهندي في شرحه (164): وامتنع ضرب غلامه زيداً للزوم الاضمار قبل الذكر ؛لتأخر المعاد وهو المفعول لفظاً ورتبة بناءً على أصالة تقدم الفاعل عليه خلافاً للأخفش وابن جني ..)
([135]) ينظر : الخصائص (295/1) والهمع (106/1) وشرح الرضي (139/1)، والانصاف (59/1)
([136]) ساقطة في ج
([137]) قال الشارح : والممتنع ما اجتمعا ..) ينظر امتحان الاذكياء(266)
([138]) في ج : اطلاق
([139]) ينظر :رأي مصطفى جلبي في الفوائد الضيائية (153/1)
([140]) قال الشارح : قال : قبل ذكر الفاعل ؛لأنه وإن كان مؤخراً ،فمقدم رتبة ،فكان كعكسه ،والممتنع ما اجتمعا، ينظر: امتحان الاذكياء (265–266)
([141]) المائدة : 8
([142]) تكررت في د
([143]) في ج : استعمال
([144]) في الاصل (فلائم) وما اثبته من ب و ج و د ، وهو الصواب
([145]) كذا في الاصل وب و ج و د ،والاصح (وتكون) لملائمتها السياق
([146]) في ج : فلا يلزم
([147]) ساقطة في ج
([148]) ساقطة في ب
([149]) ساقطة في الاصل وما اثبته من ب و ج و د
([150]) المؤمنون : 37
([151]) ينظر : أنوار التنزيل واسرار التأويل (87/4)
([152]) القول للزمخشري في الكشاف (187/3)
([153]) في د : فلا
([154]) في ج : منى
([155]) قال الشارح : لجواز : أقائمٌ زيدٌ..) ينظر امتحان الاذكياء(266)
([156]) في ب و ج : الخ
([157]) قال الشارح : ولا يتقدم الفاعل على الفعل، قيل: لئلا يلتبس بالمبتدأ ،وهو لا يفيد الوجوب لجواز أقائمٌ زيدٌ..)ينظر : امتحان الاذكياء (266)
([158]) في الاصل(ضربه) وما اثبته من ب و ج و د ،وهو الصواب

([159]) قال الشارح : لئلا يلتبس بالمبتدأ ..) ينظر : امتحان الاذكياء(266)
([160]) في ب : غموز
([161]) نسب الأندلسي في ارتشاف الضرب (914/2) إلى بعض النحاة : قال من العرب من يقول في الجمع: الزيدونَ قامَ، فيجزئ بالضمة ، ومذهب الجمهور أن النون والواو والالف والياء ضمائر) ،وقال في المساعد (85/1) والفاعل مستكن خلافًا للمازني فيهن، ولو كانت حروفًا ما التزمت، فكان يجوز: الزيدان قام، فثبت أنها أسماء مضمرة، وهذا مذهبالجمهور.
([162]) في ب و د : فاما
([163]) وزعم المازني أن النون والألف والياء حروف تدل على أحوال الفاعل كالتاء من فَعَلتْ، والفاعل مستكن كاستكنانه في: زيد فَعَل، وهند فَعَلَتْ..) وللأخفش في الياء فإنه زعم هو ومن وافقه أن الياء حرف..)ينظر :شرح التسهيل (123/1) والهمع (57/1)والمساعد (85/1)
([164]) في الاصل (ووجهه) وساقطة في ب وما اثبته من ج و د وه الصواب
([165]) ساقطة في الاصل وب وفي د: انتهى وما اثبته من ج
([166])ساقطة في الاصل وما اثبته من ب و ج و د
([167]) في الاصل و ج(أصوله) وما اثبته من ب و د و هو الصواب
([168]) قال الشارح : لأمتنع : قام الزيدانِ والزيدون ..)
([169]) في ب و ج : الخ
([170]) في ج : العليل
([171]) ينظر : امتحان الاذكياء (270) : وحذف مجموعهما أي : الفاعل وعامله لو وجدت قرينة...)
([172]) في ب و ج : الخ
([173]) ينظر : امتحان الاذكياء (267) : قال : ولا يتعدد ولا يحذف ..)
([174]) في د :البنائية
([175]) في الاصل (وكسرة) وما اثبته من ب و ج و د وهو الصواب
([176]) في ج : كا
([177]) وهو مذهب الجمهور وسيبويه ،لى أن الياء ضمير إذ لم يثبت كونها علامة تأنيث ، وثبت كونها ضميراً بالاتفاق ..) المساعد(86/1) وارتشاف الضرب (1320/3)
([178]_ [178]) ساقطة في د بسبب انتقال النظر
([179]) ينظر : امتحان الاذكياء (267)
([180]) في ب : دفعت
([181]) قال اشارح : وينبغي أن يزيد : بلا نائب ولو حركة ..) ينظر: امتحان الاذكياء (267)
([182]) ساقطة في ب
([183]) قال المصنف : وحقه أن يليه ..) ينظر: امتحان الاذكياء (264)
([184]) في ب : حقه
([185]) ساقطة في ب
([186]) في الاصل (فصيح) وما اثبته من ب و ج و د ،وهو الصواب
([187]) قال المصنف : أن يليه فصح الإضمارٌ ..) ينظر امتحان الاذكياء (265)
([188]) قال الشارح : إذ الولي يقتضي التأخير ..) ينظر : امتحان الاذكياء (268)
([189]) في الاصل (على) وما اثبته من ب و ج و د وهو الصواب
([190]) قال الشارح : إتيان ضمير الفاعل ،والفاء للتعقيب والتفريع ..، أي قبل ذكر الفاعل ، لانه وإن كان مؤخراً ،فمقدم رتبة ، والمنفيات إما مرفوعة معطوفة على الاسمية ؛لكونها أحكاماً مثله أو الفعلية ..) ينظر امتحان الاذكياء(265–267–268)
([191]) في : ب : إد ،وطمست في ج
([192]) في ب: نداخل ،وفي ج : لتداخل
([193])ساقطة في الاصل و ج وما اثبته من ب و د
([194]) في ج : أنه
([195]) في ج : اورده
([196]) قال الشارح:لا يفيد اللزوم المطلوب، بل يفيد عدمه،إذ الفرع لا يزيد على الاصل ،فلا يجوز)امتحان الاذكياء (268)
([197]) في ب : يقول
([198]) في الاصل (يجر) وساقطة في ب ،وما اثبته من ج و د وهو الصواب
([199]) ساقطة في ب بسبب انتقال النظر
([200]) ينظر : امتحان الاذكياء (268)
([201]) في ب و ج و د : الاداء

[202] قال الشارح : والمنفيات ؛إما مرفوعة معطوفة على الاسمية..) ينظر: امتحان الاذكياء(267)
[203] ساقطة في الاصل وب وما اثبته من ج و د
[204] تقدم ذكره ص 222
[205] قال الشارح : وبكن هذا لا يفيد اللزوم المطلوب ..) ينظر امتحان الاذكياء (268)
[206] في الاصل (يفيد) وما اثبته من ب و ج و د وهو الصواب
[207] في ب و ج : الخ
[208] قال الشارح : ولكن هذا لا يفيدُ اللزوم المطلوب ،بل يفيد عدمه ..) ينظر : امتحان الاذكياء (268)
[209] في ج : أو جوار
[210] ساقطة في ج
[211] في الاصل (يغنى) وما اثبته من ب و ج و د وهو الصواب
[212] في ج : الخاصتين
[213] ساقطة في ج
[214] ينظر : امتحان الاذكياء (264)
[215] ينظر : المقتضب (151/4)
[216] في الاصل (يكون) وما اثبته من ب و ج ، و د وهو الصواب
[217] في الاصل (غيره) وما اثبته من ب و ج و د ،وهو الصواب
[218] في ج : فلذا
[219] قال الشارح : كون الفاعل ضميراً متصلاً ؛ بارزاً أو مستكناً ..) ينظر: امتحان الاذكياء(269)
[220] القائل هو الجامي في الفوائد الضيائية (154/1) : أو كان الفاعل مضمراً متصلاً بالفعل ..)
[221] في ب : فبحثت
[222] ساقطة في ب
[223] في الاصل (اصطلاح) وما اثبته من ب و ج و د وهو الصواب
[224] طمست في ج
[225] في الاصل (و) وما اثبته من ب و ج و د وامتحان الاذكياء وهو الصواب
[226] في ب : معنى
[227] قال الشارح : وإذا دخلت الفعل مع الفاعل فقط ،نحو: إنما ضرب زيدٌ ..) ينظر :امتحان الاذكياء (269)
[228] ساقطة في الاصل و ب و ج وما اثبته من د
[229] في ب و ج : الخ
[230] ساقطة في الاصل ، وما اثبته من و ج و د

المصادر والمراجع

-القرآن الكريم

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين - أبو البركات، كمال الدين الأنباري- الناشر: المكتبة العصرية - الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م

- ارتشاف الضرب من لسان العرب- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي - تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد - مراجعة: رمضان عبد التواب - الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

- الاعلام _ خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ) الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر - أيار/ مايو ٢٠٠٢ م

- امتحان الاذكياء شرح اللب للبيضاوي مع حاشية الاطه لي _ محمد بن بير علي البركوي ت(981ه) – تحقيق يسار ساير الحبيب – الناشر دار تحقيق الكتاب – لبنان – ط 1 سنة 2021.

- انباه الرواة على أنباه النحاة - جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.

– انوار التنزيل واسرار التأويل ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) - المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي - لناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت - الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ .
- الخصائص- المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب- ط4- دت.
- الخصائص- المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)- تحقيق محمد علي النجار – دار الهدى للطباعة والنشر – بيرون – ط2 – دت .
– شرح الكافية في النحو للرضي(688ه) ومعه حاشية للسيد الشريف الجرجاني (816 ه)- منشورات المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.
– شرح الرضي المعروف شرح كافية ابن الحاجب – لرضي الدين الاستراباذي (ت646ه)
– الفوائد الضيائية (شرح ملا جامي) –عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي(ت898ه)- على متن الكافية في النحو لابن الحاجب (646ه)- تحقيق وتخريج : أحمد عزو عناية ،وعلي محمد مصطفى – الناشر : دار احياء التراث العربي – بيروت –لبنان –ط1- 1433ه- 2012م.
– الفوائد الضيائية - عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي(ت898ه)- تحقيق محمد جان – الناشر :دار الشفقة – اسطنبول – ط2- 2020م.
– الكافية : ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن ابي بكر (ت 646ه)- تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر- الناشر مكتبة الآداب – ميدان الاوبرا – القاهرة – دط –دت.
– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل - أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)- اعتنى به وخرج احاديثه وعلق عليه :خليل مأمون شيحا- الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت- ط3 - ١٤٠٧ هـ، ودار المعرفة –بيروت –لبنان- ط3- 1430ه- 2009م.
– المقتضب محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)- المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة.- الناشر: عالم الكتب. – بيروت- دط- ١٩٦٣م.
– المساعد على تسهيل الفوائد- بهاء الدين بن عقيل- المحقق: د. محمد كامل بركات- الناشر:جامعة أم القرى (دارالفكر، دمشق - دار المدني، جدة)- ط1- - ١٤٠٥ هـ- 1984م.
– مجموعو حواشي الفوائد الضيائية –مشتملة على ثمانية كتب –مجموعة من المؤلفين – إعداد علي رضا قاشلي وبكر سرما بييق أغولو -الناشر: مكتبة سيدا-ديار بكر– تركيا- ط5- 2021م.
– معجم الادباء -لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)- المحقق: إحسان عباس- الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت- ط1- ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
– معجم الادباء - لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)-دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- 1980م.
– نتائج الفكر في النَّحو- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت- ط1: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
– وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان- أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)- المحقق: إحسان عباس- الناشر: دار صادر – بيروت-ط1- 1994م-والنسخة الاخرى مطبعة الغريب –بيروت -دت
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)- المحقق: عبد الحميد هنداوي- الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر –دط-دت.